تقرير المخدرات العالمى ٢٠١٦*

شيماء أحمد**

يصدر تقرير المخدرات العالمى عن مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، وهو جهة تابعة لهيئة الأمم المتحدة، وقد تأسس عام ١٩٩٧ ويقع مقره فى فيينا. ويتمثل هدفه الأساسى فى مساعدة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة على التحرك لمكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب كما اتفقت الدول فى إعلان الألفية. وينوط بمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة العديد من المهام، وتشمل: إجراء البحوث لزيادة معرفة وفهم قضايا المخدرات والجريمة وتوسيع قاعدة المعلومات التى تتخذ على أساسها القرارات وتوضع السياسات، مساعدة الدول على التصديق على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها وتطوير البنية التشريعية الوطنية المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب، توفير خدمات السكرتارية لهيئات المعاهدات، تنفيذ مشاريع تعاون تقنى وميدانى لدعم الدول الأعضاء، ويعمل على موضوعات التنمية البديلة والفساد ومراقبة المحاصيل غير القانونية والإيدز والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وإصلاح السجون وغسيل الأموال والجريمة المنظمة.

ويُعد "تقرير المخدرات العالمى" من أهم التقارير السنوية التى يصدرها المكتب. ويأتى نشر التقرير الأخير لعام ٢٠١٦ فى أعقاب لحظة فارقة فى السياسات المعنية بالمخدرات على الصعيد العالمى، إذ تم إصدار الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية

---

* United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), World Drug Report, United Nations, New York, 2016.

** مدرس مساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية بعنوان "التزامنا المشترك بالتصدى لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال".

وينقسم هذا التقرير إلى فصلين رئيسين، حيث يقدم الفصل الأول لمحة شاملة عن عرض المخدرات بكل أنواعها – وتشمل الكوكايين والمواد الأفيونية والقنب والمنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات النفسية الجديدة– والطلب عليها وكذلك تأثيرها على الصحة.كما يستعرض الأدلة العلمية بشأن تعاطى المخدرات المتعددة والطلب على العلاج والتطورات المستجدة منذ إباحة القنب للأغراض الترفيهية فى بعض أنحاء العالم. ويركز الفصل الثانى على آليات التفاعل بين مشكلة المخدرات العالمية وجميع جوانب التنمية المستدامة من منظور أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الأول

يشتمل على عدد من النقاط كالتالى:

١- تعاطى المخدرات وعواقبه الصحية

يُقدر أن ١ من كل ٢٠ شخصًا بالغًا تتراوح أعمارهم بين ١٥–٦٤ عاما قد تعاطى مخدرا واحدا على الأقل فى عام ٢٠١٤ وذلك بما يعادل نحو ربع مليار شخص. ولتعاطى المخدرات عواقب صحية مدمرة أخطرها الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائى والسل، بالإضافة إلى خطر الوفاة، إذ يُقدر عدد الوفيات المتصلة بالمخدرات فى عام ٢٠١٤ بنحو ٢٠٧ آلاف حالة، أى ما يعادل ٤٣,٥ حالة وفاة لكل مليون شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥–٦٤ عامًا.

ولا تزال السجون فى كثير من دول العالم تمثل بيئة عالية المخاطر لانتشار تعاطى المخدرات، حيث يشير عدد من الدراسات إلى ارتفاع مستويات تعاطى

المخدرات فى السجون بما فى ذلك تعاطى المواد الأفيونية والتعاطى عن طريق الحقن.

ومما يزيد الصورة العالمية لتعاطى المخدرات خطورة وضبابية هو أن العديد من الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات سواء فى بعض الأحيان أو بانتظام يميلون إلى أن يكونوا من متعاطى المخدرات المتعددة أي يتعاطون أكثر من مادة واحدة فى الوقت نفسه أو بالتتابع، مما يجعل التمييز بين مستخدمى مخدر معين أقل وضوحا، بالإضافة إلى ما قد يترتب على ذلك من عواقب صحية وخيمة على المتعاطين.

وقد أفاد التقرير بأن احتمال تعاطى القنب أو الكوكايين أو المواد الأمفيتامينية أكبر بثلاثة أضعاف لدى الرجل منه لدى المرأة، فى حين أن استعمال شبائه الأفيون والمهدئات للأغراض غير الطبية أكبر لدى المرأة منه لدى الرجل. ويُعزى هذا التفاوت النوعى فى تعاطى المخدرات بدرجة أكبر إلى فرص تعاطى المخدرات فى البيئة الاجتماعية وليس إلى أن أحد الجنسين أكثر أو أقل عرضة لتعاطى المخدرات أو أكثر أو أقل تأثرا بذلك.

٢- عرض المخدرات وأسواقها

أ- المواد الأفيونية Opiates

شهد الإنتاج العالمى للأفيون فى عام ٢٠١٥ تراجعا بنسبة ٣٨٪ عن العام السابق وصولا إلى ٤٧٧٠ طنًا أى إلى مستويات أواخر التسعينيات من القرن العشرين. وكان الانخفاض ناتجا بالأساس عن التراجع فى إنتاج الأفيون فى أفغانستان. ويعد مصدر إنتاج الأفيون الأساسى فى جنوب غرب آسيا وبدرجة أقل فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

مع ذلك لا تزال أفغانستان تستأثر بنحو ثلثى المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون على الصعيد العالمى، إذ تبلغ المساحة المزروعة بالأفيون بصورة غير

مشروعة فى أفغانستان نحو ١٨٣ ألف هكتار. وتشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة إلى أن عدد متعاطى المواد الأفيونية (الأفيون opium والمورفين morphine والهيروين heroin) على مستوى العالم لم يتغير إلا قليلا فى السنوات الأخيرة. إذ تواصل المواد الأفيونية تأثيرها على ما يقرب من ١٧ مليون شخص فى عام ٢٠١٤.

ب- الكوكايين Cocaine

على الرغم من أن زراعة شجيرة الكوكا عالميا قد زادت بنسبة ١٠٪ فى عام ٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق، فإن المساحة المزروعة فعليا بشجيرة الكوكا تعد ثانى أصغر مساحة منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين. وكان صنع الكوكايين على المستوى العالمى أعلى قليلا مما كان عليه فى عام ٢٠١٣، ولكنه ظل أدنى من الذروة التى بلغها فى عام ٢٠٠٧ بنسبة ٢٤-٢٧٪.

كذلك حدثت زيادة فى الاتجار بالكوكايين عبر إفريقيا وآسيا وخاصة شرق وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. وقد ظل الانتشار السنوي لتعاطى الكوكايين مستقرا إلى حد كبير على المستوى العالمى خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٤. ويُقدر عدد متعاطى الكوكايين بنحو ١٨,٨ مليون شخص فى عام ٢٠١٤.

ج- القنب Cannabis

يمثل القنب المخدر الأكثر شيوعا بين المتعاطين على الصعيد العالمى، حيث يُقدر بحوالى ١٨٣ مليون شخص قد تعاطوا هذا المخدر فى عام ٢٠١٤. ويعتبر محصول القنب هو المخدر المزروع على أوسع نطاق وذلك ما أفاد به نحو ١٢٩ دولة على مدى الفترة ٢٠٠٩ -٢٠١٤ أى أكثر بكثير من الدول الى أبلغت عن زراعة خشخاش الأفيون وعددها ٤٩ دولة وأيضا الدول التى أبلغت عن زراعة الكوكا وعددها ٧ دول.

وتعتبر القارة الأمريكية المنطقة الرئيسية لإنتاج واستهلاك عشبة القنب (Cannabis herb)، إذ تم بها ضبط ثلاثة أرباع جميع ضبطيات عشبة القنب على الصعيد العالمى فى عام ٢٠١٤، بينما مثلت إفريقيا ١٤٪ وأوروبا ٥٪. ومن ناحية أخرى تعد أوروبا وشمال إفريقيا والشرقان الأدنى والأوسط الأسواق الرئيسية لإنتاج القنب (Cannabis resin) الذى ينتج معظمه فى المغرب وأفغانستان.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تُظهر البيانات زيادة فى تعاطى القنب فى أعقاب إباحة تعاطى الماريجوانا (Marijuana) للأغراض الترفيهية. هذا بالإضافة إلى زيادة فى مؤشرات الصحة والسلامة العامة من ضمنها حالات دخول المستشفيات وحوادث المرور والوفيات المرتبطة بها.

د- المخدرات الاصطناعية Synthetics: **المنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات النفسية الجديدة** Amphetamine-type stimulants and new psychoactive substances

بعد مرور ثلاث سنوات من الاستقرار النسبى، بلغت مضبوطات المنشطات الأمفيتامينية ذروة جديدة فاقت ١٧٠ طنا فى عام ٢٠١٤. وقد مثلت مضبوطات الميثامفيتامين (Methamphetamine) أكبر حصة من مضبوطات المنشطات الأمفيتامينية السنوية، وبالرغم من أن الميثامفيتامين هو إحدى سمات أسواق المنشطات الأمفيتامينية فى جميع أنحاء العالم، فإنه يسود بصفة خاصة فى شرق آسيا وجنوب شرقها وأمريكا الشمالية.

وتمثل أقراص الأمفيتامين (Amphetamine tablets) المسمى بالكابتاغون (Captagon) إحدى المنشطات الأمفيتامينية المنتشرة فى الشرق الأوسط والتى قد تم الإبلاغ عن ضبط كميات كبيرة منها فى الفترة من مارس ٢٠١٤ إلى نوفمبر ٢٠١٥.

أما فيما يتعلق بالمؤثرات النفسية الجديدة فما زالت تتسم بالإبلاغ عن عدد كبير من المواد الجديدة، حيث تشير التقديرات الأولية إلى الإبلاغ عن عدد ٧٥ مادة جديدة

فى عام ٢٠١٥ مقارنة بنحو ٦٦ مادة جديدة فى عام ٢٠١٤. وتهيمن شبائه القنب الاصطناعية (Synthetic Cannabinoids) على السوق العالمية للمؤثرات النفسية الاصطناعية الجديدة تليها الكاثينونات الاصطناعية (Synthetic Cathinones). وتضم المواد الأخرى شبائه الأفيون الاصطناعية (Synthetic Opioids) والمسكنات (Sedatives).

وقد كشفت العمليات التى يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة منذ عام ٢٠٠٨ لرصد المؤثرات النفسية الجديدة عن حالة تتسم بالدينامية وتنطوى على عنصرين رئيسيين، العنصر الأول؛ الاستمرارية متمثلة فى ظهور عدد صغير من المواد وانتشارها وبقائها لعدة سنوات. والعنصر الثانى؛ التغيير ويتمثل فى ارتفاع عدد المواد التى تظهر لفترة قصيرة أو على النطاق المحلى فقط.

الفصل الثانى

يهدف إلى إيضاح آليات التفاعل والتشابك بين مشكلة المخدرات العالمية وأهداف التنمية المستدامة كما يلى:

أكدت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية على التكامل بين أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتصدى لمشكلة المخدرات العالمية على نحو فعال. فمجالات التنمية المستدامة الممثلة بنحو سبعة عشر هدفًا تحدد جميعها طبيعة مشكلة المخدرات وديناميتها. وفى الوقت نفسه فإن تأثير مشكلة المخدرات وسبل التصدى لها على التنمية يتضح على الصعيد الفردى والمجتمعى والوطنى. وتنقسم أهداف التنمية المستدامة إلى خمسة مجالات رئيسية وهى التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، ومجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، والشراكة.

أولا: التنمية الاجتماعية

١- الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية فى جميع الأعمار"

ينص هذا الهدف صراحة من بين غاياته على تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد بما يشمل تعاطى مواد الإدمان. ويمكن لسياسة مكافحة المخدرات المستندة إلى الأدلة العلمية أن تخفف من خلال تدابير مثل الوقاية والعلاج ما يترتب على تعاطى المخدرات من آثار سلبية على الصحة.

إذ تشير دراسة Global burden of disease إلى المخاطر المرتبطة بتعاطى المخدرات من الوفاة المبكرة والإعاقة والعدوى الناتجة عن الفيروسات المنقولة بواسطة بالدم، مما قد يكون له تداعيات خطيرة على صحة المجتمع بأكمله.

ولا يزال ثلاثة أرباع سكان العالم يعانون قلة أو انعدام فرص الحصول على الأدوية المحتوية على المخدرات، وقد أُقر فى الهدف ٣-ب من أهداف التنمية المستدامة بأهمية إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية التى تشمل عادة العقاقير الخاضعة للمراقبة مثل المورفين (morphine) والكوديين (codeine) والديازيبام (diazepam) والفينوباربيتال (phenobarbital).

ب- الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة"تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"

يُقوض تعاطى المخدرات جانب التنمية المستدامة المتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وبالرغم من كون الأغلبية من متعاطى المخدرات من الرجال، فإن النساء والفتيات من متعاطى المخدرات يكن أضعف حالا من الرجال المتضررين وأكثر تعرضا للوصم والتهميش. كما يعانين بدرجة أكبر من الاضطرابات المصاحبة

للتعاطى فى الصحة العقلية، والتعرض للعنف والتعدى، مما يعيق تحقيق غاية التنمية المستدامة والمتمثلة فى القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

ج- الهدف ١٠من أهداف التنمية المستدامة "الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها"

ويرتبط ذلك الهدف بمشكلة المخدرات، حيث يترتب عليها مزيد من التهميش للأشخاص ذوى الاضطرابات المرتبطة بتعاطى المخدرات، مما يجعل تعافيهم واندماجهم الاجتماعى أكثر صعوبة، وقد يمتد هذا التهميش إلى العاملين فى خدمات الرعاية الصحية المعنية بعلاج الإدمان.

ثانيا: التنمية الاقتصادية

١- الهدف ١من أهداف التنمية المستدامة"القضاء على الفقر بجميع أشكاله فى كل مكان"

إن الخسائر التى تُنتجها مشكلة المخدرات قد تتباين من حيث الحجم والشكل على نطاق الدول سواء المتقدمة أو النامية، ولكنها تؤثر على الجميع بطريقة أو بأخرى. والتعرض للمخدرات سواء كان ذلك من حيث زراعتها أو إنتاجها أو الاتجار بها أو تعاطيها يوجد فى البلدان التى بلغت مختلف مستويات التنمية.

وتتضح العلاقة القائمة بين التنمية الاقتصادية والمخدرات بصورة خاصة فى حالة الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات. ففى المناطق الريفية تشكل العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر وانعدام سبل العيش المستدامة عوامل تهديد، وبالتالى يضطر المزارعون إلى المشاركة فى الزراعة غير المشروعة.

ويرتبط الفقر بصلات قوية بتعاطى المخدرات، وإن كان على نحو معقد ومتعاضد. ففى الواقع يتحمل الفقراء وطأة مشكلة تعاطى المخدرات بالنسبة إلى

المجتمعات التى يعيشون فيها. كما يمكن ملاحظة ذلك بصورة صارخة فى البلدان الأكثر ثراء. وبصورة أعم هناك ارتباط قوى بين الحرمان الاجتماعى والاقتصادى والاضطرابات الناجمة عن تعاطى المخدرات. ويبرز ذلك عند التمعن فى مختلف مظاهر التهميش والإقصاء الاجتماعى كالبطالة وانخفاض مستويات التعليم.

ووفقا لتوزيع البيانات الوطنية بشأن الأشخاص المتعاطين للمخدرات استنادا إلى مستوى الدخل لعام ٢٠١٤ يتبين أن البلدان المرتفعة الدخل غالبا ما تكون لديها نسبة أعلى لانتشار تعاطى المخدرات على نطاق فئات المخدرات، إذ تجد منظمات الاتجار بالمخدرات موطئ قدم أسهل فى البلدان ذات المستويات الأعلى نسبيا لنصيب الفرد من الدخل حيث ارتفاع الأرباح. كما أن لاختلاف مستويات الدخل والرفاه الاجتماعى والاقتصادى داخل الدولة الواحدة تأثير على نوع المخدرات المتعاطاة.

ثالثا: الاستدامة البيئية

الغاية ٥ من الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة "اتخاذ إجراءات عاجلة ومهمة للحد من تدهور الموارد الطبيعية ووقف فقدان التنوع البيولوجى، والقيام بحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها بحلول عام ٢٠٢٠"؛ كثيرا ما تقع زراعة المحاصيل غير المشروعة فى مناطق الغابات ومناطق تتسم بالتنوع البيولوجى، ويترتب على ذلك إزالة المساحات المُشجرة وتهديد عدد كبير من أنواع النباتات والحيوانات بالانقراض.

وقد أظهرت التحليلات أن الاتجار بالمخدرات يمكن أن يكون له تأثير مباشر على إزالة الغابات من خلال تشييد البنية التحتية مثل مهابط المطارات والطرق غير المشروعة، وكذلك بصورة غير مباشرة من خلال خصخصة الأراضى العامة لإنشاء"مزارع للمخدرات"، مما قد يؤدى إلى مزيد من تدهور الغابات. كما يتجه

المزارعون إلى تغيير موقع زراعة محاصيل المخدرات والتوجه نحو أماكن أخرى بعيدة عن متناول أجهزة الدولة. هذا إلى جانب الآثار السلبية على البيئة والمترتبة على التخلص من المواد الكيميائية المستخدمة فى صنع المواد المخدرة.

رابعا: مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع

– الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"؛ من بين الغايات المرتبطة بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، تلك المتعلقة بالحد من العنف وتعزيز سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء ومكافحة الجريمة المنظمة والجرائم الاقتصادية والتدفقات المالية غير المشروعة، جميعها لها روابط مهمة بمشكلة المخدرات العالمية وسبل التصدى لها.

وتفضى المراحل المختلفة لمشكلة المخدرات إلى مظاهر مختلفة للعنف، وقد يؤدى تعاطى المخدرات إلى العنف المتصل بالآثار النفسية للمخدرات وإلى ارتكاب جرائم بهدف الحصول على الأموال لشراء المخدرات. بيد أن كثافة العنف المتصل بالمخدرات تبلغ أقصى درجاتها عندما ترتبط بالاتجار فى المخدرات، ويتضح ذلك بالأخص فى دول أمريكا اللاتينية. وتمثل الأرباح المرتبطة بتجارة المخدرات دافعا نفسيا للجماعات المسلحة من غير الدول بما فى ذلك المنظمات الإرهابية للانخراط فى الاتجار بالمخدرات أو تيسيره.

وفى عدد من البلدان نجد أن الموارد المالية المتولدة فى أسواق المخدرات لها دور فى تعقيد النزاعات المسلحة وتمديدها، مما يزيد فى أحيان كثيرة من دمويتها.

وبصفة عامة تزدهر تجارة المخدرات حيثما يكون وجود الدولة ضعيفا، وحيثما تطبق سيادة القانون بشكل متفاوت، وحيثما توجد فرص للفساد.

وتتولد الأرباح على امتداد سلسلة إنتاج وتوزيع المخدرات بكاملها، ولكنها غالبا ما تبلغ أعلى مستوياتها فى المرحلة النهائية. ويجرى غسل تلك الأموال غير القانونية من خلال قنوات مختلفة كثيرة بدءا بالأساليب اللامركزية الصغيرة مثل استخدام الحوالات النقدية أو التحويلات المالية وصولا إلى الاستخدامات المتطورة للمنشآت التجارية الصورية. وهذه الأشكال من التدفقات المالية غير المشروعة أساسية من أجل بقاء الجماعات الإجرامية والتي تشكل خطرا كبيرا على التنمية المستدامة.

خامسا: الشراكة

- الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة"تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"؛ يوجد رابط قوى بين هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة ومبادئ التعاون الدولى والمسئولية المشتركة المتضمنة فى الاتفاقية الدولية لمراقبة المخدرات. وبتحليل المساعدات الإنمائية المقدمة من الجهات المانحة بصفة عامة والجهات المعنية بالمخدرات بصفة خاصة يكشف ذلك عن اتجاهين متعارضين، الاتجاه الأول يُظهر زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية عموما. والاتجاه الثانى يوضح تراجع المساعدات فى القطاعات ذات الصلة بالمخدرات بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠٠٨.

تأثير التدخلات الرامية إلى مكافحة المخدرات فى التنمية المستدامة

الجهود الرامية إلى خفض عرض المخدرات والطلب عليها

يمكن للجهود الهادفة إلى القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة أن تؤثر على مصادر الدخل وفرص العمل لدى المزارعين وعمال المزارع. كما بينت البحوث أن

تلك الجهود لا تعود بنتائج إنمائية إيجابية فى المجتمعات المتأثرة، إلا إذا كانت تشمل تدابير إنمائية لضمان سبل العيش البديلة واستعادة الأمن وسيادة القانون. وقد أوضحت تجارب دولية كتجارب دولتى بيرو وكولومبيا أن البرامج الفعالة للتنمية البديلة يمكن أن تضعف روابط السكان بالجماعات المسلحة وجماعات الاتجار بالمخدرات.

وتنقسم سياسات مكافحة المخدرات إلى جانبين أحدهما خاص بجانب العرض والآخر بالطلب على المخدرات. وتتركز سياسات العرض على إنفاذ وتطبيق القانون بصرامة فى الجرائم المتصلة بسلسلة إمداد المخدرات سواء الإنتاج أو الاتجار أو الاستهلاك، بالإضافة إلى التعطيل السريع لتنظيمات الاتجار بالمخدرات والتى تُمكنها ثروتها وقوتها من شراء الحماية من موظفى السلطات المنفذة للقانون ومن السياسيين وقطاع الأعمال التجارية.

أما تدخلات خفض الطلب على المخدرات فتكون من خلال تدابير الوقاية والتدخل المبكر والعلاج وإعادة التأهيل والإدماج فى المجتمع، وسلسلة الرعاية الكاملة للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. هذا بالإضافة إلى برامج توفير العلاج الإبدالى بالمواد الأفيونية والعلاج المضاد للفيروسات القهرية، وتدخلات أخرى ذات صلة بالوقاية من العدوى والأمراض المنقولة بواسطة الدم المرتبطة بتعاطى المخدرات.

نظم العدالة الجنائية ومكافحة المخدرات

إن تعزيز سيادة القانون والمساواة فى العدالة يكون من خلال مؤسسات تتولى تنفيذ العمليات المتعلقة بإنفاذ القانون تتصف بالحيادية والشفافية والكفاءة بالامتثال لمعايير حقوق الإنسان. ولكن عندما تتعارض عمليات إنفاذ القانون مع تلك المبادئ فقد تستحدث حوافز للقمع العشوائى وانتهاك حقوق المواطنين.

وتشير البيانات الخاصة بالمسجونين فى جرائم تتصل بالمخدرات إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع هؤلاء المسجونين مدانون بجرم الاتجار بالمخدرات، فيما أُدين الجزء المتبقى بسبب جرائم تتعلق بالاستهلاك الشخصى. وقد اتجهت عدة بلدان لاعتماد تدابير بديلة للسجن فى حالات جرائم الاستهلاك الشخصى البسيطة كالغرامات أو التحذيرات أو الوضع تحت المراقبة والإرشاد. وأثبتت بعض الدراسات أن تلك التدابير البديلة تعزز فرص التعافى وتقلل من حالات الانتكاس بدرجة كبيرة. بينما عقوبة السجن فى تلك الجرائم غير فعالة فى الحد من حالات معاودة الاستهلاك، كما تُلقى على كاهل نظم العدالة الجنائية أعباء مفرطة تحول دون تصديها بشكل فعال لجرائم أشد خطورة.

تكلفة السياسات المتعلقة بالمخدرات

يوجد العديد من الدراسات الاقتصادية التى قامت بتقدير التكاليف الناشئة بصورة مباشرة وغير مباشرة عن مشكلة المخدرات، ولكنها اقتصرت فقط على التكاليف التى يمكن تحديدها كميا من الناحية النقدية. وتشير نتائج هذه الدراسات إلى أن التكلفة تتراوح بين ٠٧, و ١,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى للبلدان التى تضمنتها تلك الدراسات.

وبالرغم من أهمية تقدير التكاليف الناشئة عن مشكلة المخدرات فإنه لا يجرى القياس الكمى للتكاليف غير الملموسة مثل فقدان الحياة وفساد نوعية الحياة. وعندما تقاس كميا، فعادة ما يكون ذلك بالإشارة إلى قياس غير نقدى، مثل سنوات العمر المفقودة أو السنوات المعاشة بإعاقة. وفى حين أن تلك الدراسات يمكن أن تكون مفيدة للغاية فى تقييم الخسائر الاقتصادية التى يتحملها المجتمع بسبب المخدرات، فإن

هناك اعتبارات أخرى ينبغى أيضا أخذها فى الحسبان عند تقييم تأثير مشكلة المخدرات العالمية ووضع تدابير على مستوى السياسات العامة للتصدى لها.

أثر التنمية على مشكلة المخدرات العالمية

تسهم التنمية فى الحد من انخراط الأفراد فى الأنشطة المتعلقة بالمخدرات من خلال توفيرها لفرص العمل اللائق وزيادة الدخل. بيد أنه إذا لم تُراع السياسات الإنمائية أوجه ضعف المجتمعات إزاء مسائل محددة تتعلق بالمخدرات، فإنها قد تؤدى عن غير قصد إلى نتائج غير تلك المرجوة. وهذا ما يتضح من البرامج التنموية التى حدثت فى الستينيات والسبعينيات فى بعض الدول المتقدمة.

وفى إطار العولمة والانفتاح التجارى تتجه الدول من خلالهما لتعزيز التنمية الاقتصادية، ولكن قد يكون لذلك تبعات سلبية على الاتجار بالمخدرات لأنه من شأن ذلك إزالة الحواجز أمام التوسع فى تجارة المخدرات وشبكات النقل العالمية وتيسير التعاون بين التنظيمات الإجرامية وتشكيل التحالفات بينها عبر مختلف البلدان، وتقليل الفرص المتاحة لوكالات إنفاذ القانون من أجل رصد تجارة المخدرات الدولية.